ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

26 نوفمبر 2024

طرح جديد:
المصرف المتحد

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

25 معلومة مصورة

26 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

26 خطوة نحو مركز تعديني عالمي: تحويل هيئة الثروة المعدنية إلى هيئة اقتصادية

تقديم

في هذا العدد من نشرتنا الأسبوعية، نستعرض أبرز التطورات الاقتصادية التي شهدتها مصر خلال الأسبوع، حيث تواصل الحكومة المصرية تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية. بدايةً، تتوقع وكالة «موديز» نموًا إيجابيًا للاقتصاد المصري رغم الظروف العالمية المعقدة، في حين يشهد ملف التعاون مع صندوق النقد الدولي تقدمًا ملحوظًا، وهو ما يعكس التزام مصر بتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي. وفي الوقت نفسه، تواجه قناة السويس تحديات نتيجة لتوترات البحر الأحمر، ما يؤثر على إيراداتها. من جهة أخرى، سجل التضخم في مصر ارتفاعًا طفيفًا خلال شهر أكتوبر، وهو ما يتطلب تدخلًا حكوميًا لضبط الأسواق. على الصعيد الاقتصادي، تشهد البورصة المصرية حدثًا مهمًا مع طرح 30% من أسهم المصرف المتحد، مما يعزز من مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. كما تم الموافقة على زيادة أسعار خدمات المحمول في مصر بهدف تحسين جودة الخدمات. في خطوة نحو تعزيز الصناعة المحلية، تعمل الحكومة على إنقاذ 12 ألف مصنع متعثر، مما سيسهم في تحسين الإنتاج والإنتاجية. وأخيرًا، نتناول تأثير اتفاقيات التجارة الحرة مع دول الخليج على الاقتصاد البريطاني، والتي أضافت 8.6 مليار إسترليني للاقتصاد البريطاني. تابعونا للحصول على تفاصيل أعمق وتحليل شامل لهذه الموضوعات وأثرها على الاقتصاد المصري والدولي.

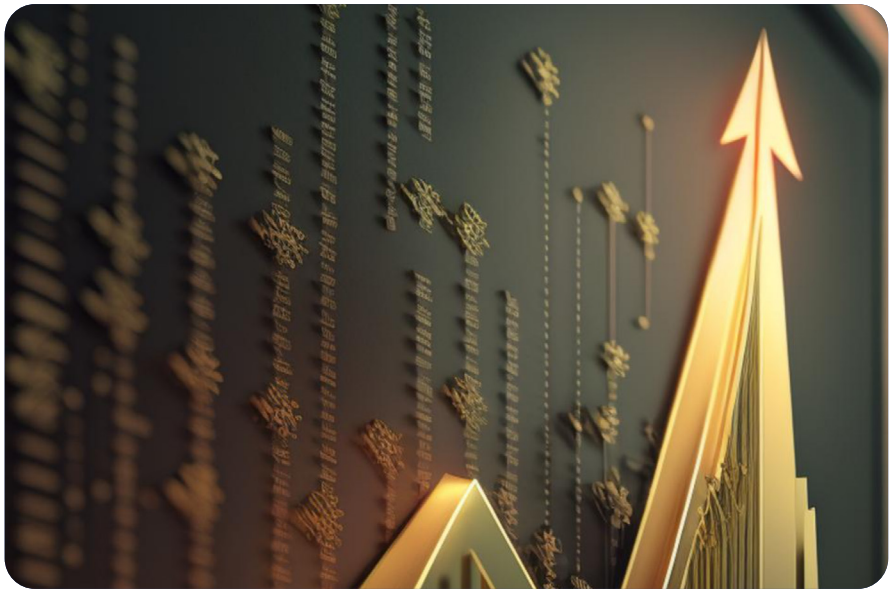

أبرز قضايا الأسبوع

محليًا

- **مصر ليست في أزمة عملة، وفقاً لرئيس الوزراء**

في تصريح حديث، أكد رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي أن مصر لا تواجه أزمة عملة، مشيرًا إلى أن الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها البلاد قد نالت إشادة من مديرة صندوق النقد الدولي. وأضاف أن البعثة الفنية لصندوق النقد ستنهي أعمالها في مصر الأسبوع المقبل، وأن الأمور تسير بشكل جيد، مدبولي أوضح أن مصر تواجه تحديات كبيرة في الفترة المقبلة، لكنها تلتزم بها ولم تتخلف عن الوفاء بالتزاماتها، حتى في أصعب الظروف الاقتصادية.

فيما يتعلق بقضية الإيجارات القديمة، كشف رئيس الوزراء عن تعاون الحكومة مع مجلس النواب لوضع سيناريوهات لتنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا الذي قضى بعدم دستورية بعض أحكام القانون رقم 136 لسنة 1981 بشأن تأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، مما يتطلب تعديل الأطر القانونية الحالية.

- **موديز تتوقع نمو إيجابي للاقتصاد المصري**

توقعت وكالة موديز للتصنيف الائتماني نمو الاقتصاد المصري بنسبة 5% خلال العام المالي المقبل ، مع الإشارة إلى تقديرات نمو بنسبة 4% للعام المالي الجاري. كما تم التنبؤ بتراجع التضخم إلى 16% مقارنة بـ 27.5% في الوقت الحالي، مما يعكس استقرار الأسواق الناشئة عالميًا. أُثني على الجهود المصرية في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال لقاءات جمعت بين رئيس الوزراء المصري والمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، حيث أكدت الأخيرة دعمها للتنمية والاستقرار الاقتصادي في مصر.

- **محمود محيي الدين: مصر لديها فرصة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل**

استعراض الدكتور محمود محيي الدين الأزمات والتحديات التي مر بها الاقتصاد المصري على مدار العقود السبعة الماضية ، مع التأكيد على تأثير التغيرات الاقتصادية والسياسية على استقرار النمو الاقتصادي. أشير إلى مراحل متعددة، بدءًا من التمصير في الخمسينيات، مرورًا بسياسات التأميم، والانفتاح الاقتصادي، وصولًا إلى الإصلاحات الحديثة وما تبعها من تحديات، مثل جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية. تم التأكيد على أن الاستقرار الاقتصادي يتطلب سياسات منضبطة، وبناء مؤسسات قوية، وتعزيز رأس المال البشري. كما نُوّه إلى ضرورة تحقيق نمو مستدام عن طريق استيعاب الصدمات الاقتصادية، دعم الحوكمة، وزيادة التنافسية لتعزيز مسار التنمية الشاملة بعد انتهاء برامج صندوق النقد الدولي في 2026.

- **مناقشات صندوق النقد الدولي مع مصر: خطة ضريبية جديدة**

في ختام زيارة بعثة صندوق النقد الدولي لمصر، التي استمرت من 6 إلى 20 نوفمبر، أُجريت مناقشات مكثفة مع الحكومة المصرية بشأن السياسات الاقتصادية والمالية. أُشيد بالجهود المبذولة من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي رغم التحديات الجيوسياسية والصدمات الاقتصادية. تم خلال الزيارة تقييم التقدم المحرز، ووضع خطوات مستقبلية لضمان تحقيق أهداف البرنامج الاقتصادي المتفق عليه ضمن تسهيل الصندوق الممدد. وأكدت البعثة أن مصر اتخذت خطوات ملموسة تعكس التزامها بالإصلاحات، مع تسليط الضوء على خطة ضريبية جديدة تتماشى مع متطلبات الصندوق.

- **تقدم في المراجعة الرابعة لقرض صندوق النقد الدولي**

اختتمت بعثة صندوق النقد الدولي زيارتها لمصر، محققة تقدمًا كبيرًا في مناقشة السياسات الاقتصادية اللازمة لإتمام المراجعة الرابعة لبرنامج التسهيل الممدد، الذي قد يتيح تمويلًا إضافيًا بقيمة 1.2 مليار دولار. أُشير إلى أن البرنامج، الذي أُقر في عام 2022 وزيدت قيمته إلى 8 مليارات دولار، يهدف إلى دعم الاقتصاد المصري في ظل أزمة تضخم ونقص في العملة الصعبة.

أكد الصندوق أن مصر نفذت إصلاحات اقتصادية رئيسية، من ضمنها توحيد سعر الصرف وتعزيز نظام مرن للصرف الأجنبي، ما ساهم في تسهيل عمليات الاستيراد. وأشار إلى استمرار المناقشات مع الحكومة المصرية لتحديد السياسات والإصلاحات المتبقية، بينما صرّح رئيس الوزراء مصطفى مدبولي أن القاهرة طلبت تعديل أهداف البرنامج لتشمل كامل مدته وليس فقط العام الجاري.

- **تأثير التوترات في البحر الأحمر على إيرادات قناة السويس**

قال صندوق النقد الدولي في بيان صدر بعد زيارة استمرت من 6 إلى 20 نوفمبر 2024، إن التوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر تسببت في خسارة مصر 70% من إيرادات قناة السويس، التي تعد مصدرًا رئيسيًا للعملة الأجنبية في البلاد. هذه التوترات تشمل الهجمات الحوثية على السفن في البحر الأحمر، مما دفع العديد من السفن لتجنب المرور عبر قناة السويس واختيار مسار رأس الرجاء الصالح، رغم تكلفته الأعلى.

وأشار الصندوق إلى أن هذه الاضطرابات، بالإضافة إلى آثار الصراع في غزة، تساهم في زيادة الضغوط المالية على الاقتصاد المصري، بما في ذلك الضغوط على قطاعات الصحة والتعليم نتيجة لزيادة أعداد اللاجئين. في ضوء هذه التحديات، أكد الصندوق ضرورة بذل مزيد من الجهود لتحسين الإيرادات المحلية وتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي.

كذلك، كانت إيرادات قناة السويس قد تراجعت بنسبة 25% في العام المالي المنتهي في يونيو 2024، حيث انخفضت من 8.8 مليارات دولار إلى 6.6 مليارات دولار، مما يعكس التأثيرات السلبية للأزمات الإقليمية.

- **ارتفاع التضخم في مصر خلال أكتوبر**

ارتفع معدل التضخم السنوي في مصر إلى 26.5% خلال أكتوبر مقارنة بـ 26.4% في سبتمبر، وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وجاء هذا الارتفاع مدفوعًا بزيادة أسعار عدة قطاعات، أبرزها الثقافة

والترفيه بنسبة 48.2%، والرعاية الصحية بـ 31.3%، والنقل والمواصلات بـ 30.2%، بالإضافة إلى ارتفاع في قطاع الاتصالات بنسبة 12.6%.

يتزامن هذا الارتفاع مع استمرار المراجعة الرابعة لبرنامج صندوق النقد الدولي، والذي ينتظر أن يُمكّن مصر من الحصول على 1.2 مليار دولار. كما أُثيرت مخاوف شعبية بعد قرار الحكومة برفع أسعار الوقود بنسبة تصل إلى 17.5%، مع توقعات برفع جديد خلال الأشهر القادمة، وفقًا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع الصندوق. وأكد رئيس الوزراء مصطفى مدبولي عدم نية الحكومة إضافة أعباء جديدة على المواطنين قريبًا، مع استبعاد حدوث تعويم كامل للجنيه المصري في الفترة الحالية.

- **الرئيس السيسي يلتقي برئيس المنتدى الاقتصادي العالمي لمناقشة العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية**

اجتمع الرئيس السيسي مع بورغ بريندي، رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث ناقش جهود مصر التنموية في البنية التحتية والصناعة والزراعة، مشددًا على أهمية التعاون وزيادة الاستثمارات في القطاعات الحيوية مثل الطاقة المستدامة والذكاء الاصطناعي. وأشاد بريندي بالإصلاحات الاقتصادية المصرية. كما تطرق الاجتماع إلى التطورات الإقليمية، حيث أطلع الرئيس بريندي على رؤية مصر لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، مشيرًا إلى

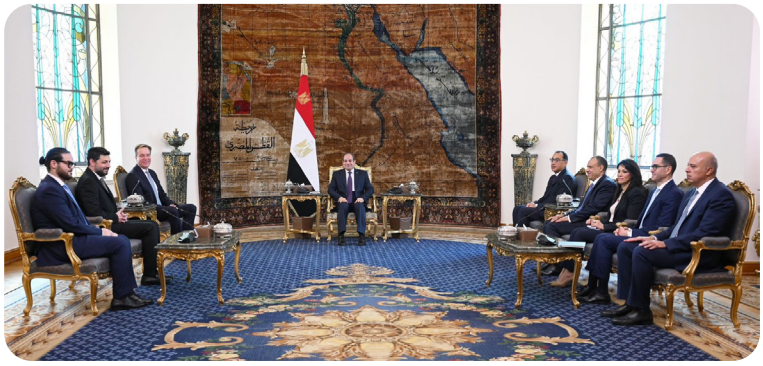

ضـرورة وقـف إطلاق النـار فـي غـزة ولبنـان وبـدء عمليـة سياسـية لإقامـة دولـة فلسـطينية مسـتقلة.

- **مصر تطرح 30% من أسهم المصرف المتحد في البورصة**

بـدأ البنـك المركـزي المصـري عمليـة بيـع 30% مـن أسـهم المصـرف المتحـد فـي البورصـة المصريـة، فـي خطـوة تعـد الثانيـة مـن نوعهـا لخصخصـة بنـك حكومـي خلال أربـع سـنوات، بعـد فتـرة طويلـة مـن التوقـف. تهـدف هـذه العمليـة إلـى جمـع نحـو 5.15 مليـارات جنيـه (104 ملاييـن دولار)، حيـث سـيتم بيـع 313.5 مليـون سـهم للمؤسسـات و16.5 مليـون سـهم للأفـراد. تـم تحديـد النطـاق الاسترشـادي لسـعر السـهم بيـن 12.70 و15.60 جنيهًـا (0.26 إلـى 0.31 دولار) بعـد أن تـم إدراج 1.1 مليـار سـهم فـي البورصـة اسـتعدادًا للطـرح العـام الأولـي فـي أكتوبـر الماضـي.

الطـرح جـزء مـن برنامـج الإصلاح الاقتصـادي الـذي يدعمـه صنـدوق النقـد الدولـي، والـذي يتضمـن خـروج الدولـة مـن بعـض الأنشـطة الاقتصاديـة وإعـادة هيكلـة دعـم المواطنيـن، بالإضافـة إلـى سياسـة مرنـة لسـعر صـرف الجنيـه المصـري.

يُذكـر أن المصـرف المتحـد قـد شـهد نمـوًا ملحوظًـا فـي أصولـه وأرباحـه، حيـث نمـت أصولـه مـن 72 مليـار جنيـه فـي 2021 إلـى 106 مليـارات جنيـه فـي منتصـف 2024، وارتفعـت أرباحـه مـن 1.14 مليـار جنيـه فـي 2021 إلـى 1.74 مليـار جنيـه فـي 2023.

- **إلغاء الإيجار القديم في مصر: تحديات للمستأجرين وفرص للملاك**

أصدرت المحكمة الدستورية العليا في مصر حكما بعدم دستورية تثبيت الإيجار السنوي في العقارات السكنية وفقًا لقانون الإيجار القديم رقم 136 لسنة 1981، داعية إلى تدخل المشرّع لتحقيق التوازن في العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين. يأتي هذا القرار في وقت حساس، بعد دعوة الرئيس المصري لفتح ملف الإيجارات القديمة، التي تشمل أكثر من مليوني وحدة سكنية مغلقة بسبب العقود الموروثة، يشكل هذا القرار تحديا للمستأجرين، الذين يخشون من زيادة مبالغ فيها في الإيجارات أو فقدان مساكنهم التي عاشوا فيها لسنوات طويلة. بينما يعتبره الملاك فرصة لتحرير عقاراتهم المغلقة وزيادة العوائد المالية على ممتلكاتهم، التي كانت تخضع لقيم إيجارية ثابتة لا تواكب التضخم.

المحكمة أكدت أن تثبيت الأجرة يمثل «عدوانًا على قيمة العدل»، داعية إلى إيجاد توازن بين حقوق الطرفين. ورغم أن القرار يتعلق فقط بتعديل الإيجار دون المساس بحق المستأجرين في الاستمرار في شغل وحداتهم، فإن القلق ما زال قائمًا بشأن تأثير ذلك على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في مصر.

- **عجز الميزان التجاري في مصر يرتفع بأكثر من 21% في أغسطس 2024**

كشفت بيانات رسمية عن ارتفاع العجز في الميزان التجاري لمصر بنسبة 21.3% خلال شهر أغسطس 2024، مقارنة بنفس الشهر من العام السابق، حيث بلغ العجز 4.88 مليار دولار مقابل 4.03 مليار دولار في أغسطس 2023، وذكرت بيانات جهاز الإحصاء أن الصادرات

المصرية انخفضت بنسبة 7.2% لتصل إلى 3.45 مليار دولار، مقارنة بـ 3.72 مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي. ويعود الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع صادرات بعض السلع، بما في ذلك البترول الخام الذي انخفض بنسبة 52.7%، والمنتجات الغذائية بنسبة 10.4%.

في المقابل، شهدت بعض السلع ارتفاعًا في صادراتها، مثل منتجات البترول التي زادت بنسبة 143.4%، والملابس الجاهزة بنسبة 6.4%، وكذلك المواد الحديدية بنسبة 13.2%.

أما الواردات، فقد ارتفعت بنسبة 7.6% لتسجل 8.34 مليار دولار في أغسطس 2024، مقابل 7.75 مليار دولار في نفس الشهر من العام السابق، ويعود الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة واردات منتجات البترول بنسبة 81.2%، والغاز الطبيعي بنسبة 234.7%.

- **الموافقة على زيادة أسعار خدمات المحمول في مصر**

أعلن محمد شمروخ، الرئيس التنفيذي للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات في مصر، عن الموافقة المبدئية على رفع أسعار خدمات الاتصالات في البلاد. وأوضح خلال مشاركته في معرض «Cairo ICT 2024» أن هذه الموافقة تشمل زيادة أسعار المكالمات الهاتفية وخدمات الإنترنت لشركات المحمول الأربع، مع الإعلان قريبًا عن تفاصيل الباقات الجديدة، وأشار شمروخ إلى أن هذه الزيادة تأتي نتيجة لارتفاع تكاليف التشغيل التي تواجهها شركات

المحمول، مع تأكيده أن الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات يدرس التوقيت الأنسب لتطبيق الزيادة بما يحقق التوازن بين مصالح الشركات والمستهلكين.

- **ارتفاع معدل البطالة في مصر إلى 6.7% في الربع الثالث من 2024**

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر عن ارتفاع معدل البطالة إلى 6.7% في الربع الثالث من عام 2024، بزيادة قدرها 0.2% مقارنة بالربع الثاني من نفس العام، حيث كان المعدل 6.5%.

وفقًا للبيانات، سجلت قوة العمل في مصر 32.218 مليون فرد، بزيادة بنسبة 2.5% عن الربع السابق. بلغت قوة العمل في الحضر 14.190 مليون فرد، بينما بلغت في الريف 18.028 مليون فرد.

من حيث النوع، بلغ حجم قوة العمل من الذكور 26.432 مليون فرد، بينما كان 5.786 مليون فرد من الإناث. زيادة أعداد المشتغلين بـ 694 ألف شخص ساهمت في ارتفاع قوة العمل، فيما ارتفع عدد المتعطلين بنحو 101 ألف متعطل ليصل إجمالي عدد المتعطلين إلى 2.159 مليون متعطل، بنسبة 6.7% من إجمالي قوة العمل.

- **صادرات مصر لدول إفريقيا تصل إلى 7.4 مليار دولار**

كشفت بيانات رسمية من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن زيادة صادرات مصر إلى دول الاتحاد الإفريقي بنسبة 15.6% في عام 2023، لتصل إلى 7.4 مليار دولار مقارنة بـ 6.4 مليار دولار في 2022.

وتصدرت ليبيا قائمة الدول المستوردة من مصر بقيمة صادرات بلغت 1.8 مليار دولار، تشكل 24.9% من إجمالي الصادرات المصرية إلى إفريقيا. تلتها السودان بقيمة 989 مليون دولار (13.4%)، ثم الجزائر (859 مليون دولار، 11.6%)، المغرب (829 مليون دولار، 11.2%)، وكينيا (327 مليون دولار، 4.4%).

وفي المقابل، انخفضت واردات مصر من الدول الإفريقية بنسبة 21.7%، لتصل إلى 1.8 مليار دولار في 2023. تصدرت الكونغو الديمقراطية الدول التي تصدر إلى مصر، حيث بلغت قيمة واردات مصر منها 532 مليون دولار، يليها السودان وكينيا.

- **إنقاذ 12 ألف مصنع متعثر في مصر**

أعلن وزير الصناعة والنقل المصري، كامل الوزير، عن وجود 12 ألف مصنع متعثر في مصر، نصفها تعرض للتعثر قبل بدء الإنتاج. في مؤتمر صحفي، كشف الوزير عن خطة حكومية لإعادة تشغيل هذه المصانع وحل مشكلاتها، سواء كانت إدارية أو تمويلية.

وأشار الوزير إلى أن مصر بدأت بتحسين مشروعات البنية الأساسية كخطوة أولى لدعم القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية. كما أضاف أن الهدف هو تحويل مصر إلى مركز صناعي إقليمي. وفي سياق آخر، أعلن الوزير عن الاستراتيجية الوطنية للصناعة الممتدة حتى عام 2030، التي تهدف إلى معالجة مشاكل المصانع المتعثرة وزيادة مساهمة القطاع الصناعي إلى 20% من الناتج المحلي بحلول 2030، بالإضافة إلى توفير من 7 إلى 8 ملايين فرصة عمل.

- **قطر للطاقة توسّع نشاطها في مجال الاستكشاف في مصر**

وقعت قطر للطاقة في 11 نوفمبر 2024 اتفاقية مع شيفرون لاستحواذها على 23% من امتياز منطقة شمال الضبعة البحرية في البحر الأبيض المتوسط قبالة السواحل المصرية. ستظل شيفرون المشغّل بحصة 40%، بينما تمتلك وودساید 27% وثروة للبترول 10%. تؤكد الاتفاقية التزام قطر للطاقة بقطاع النفط والغاز في مصر، ويأمل الوزير القطري في نتائج ناجحة من الحفر الاستكشافي في المنطقة التي تقع على عمق 100-3000 متر.

- **كيف يتفادى اقتصاد مصر تكرار «العاصفة المثالية»؟**

أكد تقرير لـ «بلومبرغ إيكونوميكس» أن مصر بحاجة لتبني مرونة في سعر صرف الجنيه، تقليص دور الجيش في الاقتصاد، تقليل الاعتماد على الأموال الساخنة، وخفض الإنفاق الحكومي لتفادي تكرار «العاصفة المثالية». عانت مصر من ارتفاع تكاليف الواردات بسبب الحرب في أوكرانيا، ونزوح 22 مليار دولار من الأموال الساخنة. كما تسببت اضطرابات في قناة السويس في تدهور الإيرادات. لكن الحكومة نجحت جزئيًا عبر رفع الفائدة، خفض قيمة الجنيه، وتنفيذ مشروع رأس الحكمة الذي جذب استثمارات إماراتية بقيمة 34 مليار دولار.

إقليميًا

- **نمو اقتصادي قوي في الخليج لعام 2025 بقيادة الإمارات والسعودية**

توقع تقرير معهد التمويل الدولي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج بنسبة 4.4% في 2025، مع تصدر الإمارات والسعودية النمو. سيعوض زيادة الإنتاج النفطي تراجع أسعار الخام، بينما يواصل القطاع غير النفطي، خصوصاً الرقمنة والذكاء الاصطناعي، تعزيز النمو. الإمارات تتصدر بنسبة نمو 5.1%، تليها السعودية بـ 4%. لكن تحديات مثل انخفاض أسعار النفط قد تؤثر على فائض الحساب الجاري لدول الخليج.

- **الإمارات والسعودية تقودان نمو اقتصادات الخليج في 2025**

توقع معهد التمويل الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج بنسبة 4.4% في 2025، مع قيادة الإمارات والسعودية للنمو. سيتم تعويض التراجع المتوقع في أسعار النفط بزيادة الإنتاج النفطي ونمو قوي للقطاع غير النفطي، خاصة في مجالات الرقمنة والذكاء الاصطناعي. يُتوقع أن ينمو اقتصاد الإمارات بنسبة 4% في 2024 و2025، بدعم من السياحة والاستثمارات في الابتكار، بينما يُتوقع أن ينمو اقتصاد السعودية بنسبة 4.8% في 2025، مع زيادة إنتاج النفط. لكن تراجع أسعار النفط قد يؤثر على فائض الحساب الجاري لدول الخليج.

- **التجارة الحرة مع الخليج تضيف 8.6 مليار إسترليني لاقتصاد بريطانيا**

أفاد مسؤول بريطاني أن الاتفاقية التجارية الحرة مع دول الخليج ستساهم في زيادة التجارة الثنائية بنسبة 16%، مما يضيف 8.6 مليار

جنيه إسترليني سنويًا إلى الاقتصاد البريطاني على المدى الطويل. وأوضح أن هذه الاتفاقية ستتيح لشركات بريطانية، خاصة الصغيرة والمتوسطة، تصدير السلع إلى منطقة الخليج التي تضم أكثر من 57 مليون شخص، مع ناتج محلي إجمالي يقدر بنحو 1.7 تريليون جنيه إسترليني. رغم التقدم الذي تم إحرازه في المفاوضات، هناك بنود معلقة تحتاج إلى مزيد من التفاوض. يشهد حجم التبادل التجاري بين بريطانيا ودول الخليج نموًا مستمرًا، حيث بلغ في 2023 نحو 31.7 مليار دولار.

- **كيف تؤثر اسعار النفط على اقتصاديات الخليج**

توقعت بلومبرج أن تتأثر اقتصادات دول الخليج بالتحديات بسبب تراجع أسعار النفط المتوقع في 2025، حيث يقدر معهد التمويل الدولي انخفاض متوسط سعر النفط إلى 70 دولارًا للبرميل. ومع ذلك، من المتوقع أن تواصل هذه الاقتصادات النمو بفضل زيادة إنتاج النفط والنمو القوي في القطاع غير النفطي، مثل الرقمنة والذكاء الاصطناعي. يقدر التقرير نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج بنسبة 4.4% في 2025، مقارنة بنسبة 1% في 2024. النمو في المملكة العربية السعودية والإمارات سيكون الأقوى، بفضل زيادة الإنتاج النفطي والمشاريع التنموية. ومن المتوقع أن يحفز الاستهلاك الخاص والاستثمارات العامة نمو القطاع غير النفطي بنسبة 4%. ورغم تراجع الفوائض النفطية، تظل دول الخليج قادرة على مواجهة التحديات العالمية بفضل استراتيجيات التنوع الاقتصادي المستمرة.

- **اتفاقية تجارة حرة بين دول الخليج والمملكة المتحدة**

المملكة المتحدة تقترب من توقيع اتفاقية تجارة حرة مع دول مجلس التعاون الخليجي، التي تشمل السعودية والإمارات وقطر وغيرها. يهدف الاتفاق إلى تعزيز التجارة بنسبة 16%، مما سيساهم بحوالي 2.1 مليار دولار في الاقتصاد البريطاني على المدى الطويل. الاتفاقية تعتبر أولوية لحكومة المملكة المتحدة بقيادة كير ستارمر، وتعد دفعة سياسية لها، خاصة في ظل تحديات التفاوض بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. يركز الاتفاق على خفض الرسوم الجمركية وتسهيل التجارة، ويأتي في وقت تسعى فيه دول الخليج لتنويع اقتصاداتها بعيدًا عن النفط والغاز.

- **قطاع السياحة في الخليج: محرك رئيسي للتنويع الاقتصادي رغم التحديات**

شهد قطاع السياحة في دول مجلس التعاون الخليجي طفرة ملحوظة خلال العقد الأخير، حيث أصبح أحد المحركات الاقتصادية الرئيسية في إطار مساعي التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. سجلت المنطقة زيادة بنسبة 26% في أعداد السياح خلال الأشهر السبعة الأولى من 2024، مع تزايد عدد الزوار إلى السعودية والإمارات والبحرين. السعودية تركز على مشاريع سياحية ضخمة مثل مشروع البحر الأحمر ضمن رؤية 2030، فيما تواصل الإمارات تعزيز استثماراتها السياحية. رغم هذه الإنجازات، تواجه المنطقة تحديات مثل التغيرات المناخية، والتنافس العالمي، والحاجة لتحقيق توازن بين النمو السياحي والاستدامة البيئية.

- **البنك الدولي: اقتصاد الإمارات سيواصل النمو في 2024 و2025**

توقعت كبيرة الاقتصاديين في البنك الدولي، روبرتا جاتي، أن يواصل اقتصاد الإمارات النمو في 2024 و2025، مع تحقيق نمو متوقع بنسبة 3.4% في 2024. وأشارت إلى أن الإمارات ستواصل تحقيق فائض في الميزانية والميزان النقدي على المدى المتوسط، مدفوعة بتقدمها في التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط. كما توقعت أن يشهد اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نموًا بنسبة 2.2% في 2024، بفضل الأداء الإيجابي لدول مجلس التعاون الخليجي التي ستسجل نموًا بنسبة 1.9% في 2024، وهو ما يعكس توسع القطاع غير النفطي في المنطقة.

دوليا

- **تأكيد على أهمية إبقاء مجموعة العشرين بعيدة عن التوترات السياسية بين القوى الكبرى**

اجتمع قادة مجموعة العشرين في ريو دي جانيرو لمناقشة التحديات العالمية الكبرى وتعزيز النمو المستدام والمتوازن والشامل. في مقابلة مع «غلوبال تايمز»، أكد الاقتصادي البرازيلي ورونى لينز أن تصعيد القضايا الجيوسياسية في جدول أعمال المجموعة قد يضعف قدرتها على التعامل مع التحديات الاقتصادية الكبرى. وأوضح أنه من الضروري إبقاء تركيز مجموعة العشرين على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المشتركة لتفادي تشتيت

جهودها بسبب النزاعات الإقليمية. كما شدد على أن السياسات الحمائية لبعض الدول الغربية تؤثر سلباً على التجارة العالمية، مؤكداً أن النظام المتعدد الأطراف هو الأكثر فعالية لضمان تجارة عادلة ومنفتحة. لينز أضاف أن اهتمام البرازيل بمبادرة «الحزام والطريق» الصينية يعكس سعيها لتنويع شركائها الاقتصاديين والوصول إلى أسواق جديدة، في حين أن التعاون بين البرازيل والصين يعزز التطور الاقتصادي المستدام ويعزز القدرة التنافسية للبرازيل على الساحة العالمية.

- **غريسبان تدعو لدعم أكبر للجنوب العالمي في قمة مجموعة العشرين**

دعت ريبيكا غريسبان، الأمينة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في قمة مجموعة العشرين في 18 نوفمبر 2024 إلى تعزيز الدعم للجنوب العالمي، مشيرة إلى أن 70% من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في السنوات المقبلة سيأتي من الدول النامية. وشددت على ضرورة توفير الموارد والدعم لهذه الدول للاستفادة من التحولات الاقتصادية، مثل الانتقال للطاقة النظيفة. كما طالبت بتطبيق سياسات تجارية داعمة للطاقة المتجددة وتخفيف الديون، إضافة إلى استثمارات ضخمة في القطاعات المستدامة. غريسبان أكدت على أهمية التعددية في عالم متعدد الأقطاب لإصلاح الهياكل الحاكمة العالمية.

- **سياسات ترامب قد تعرض استقرار الدولار الأمريكي للخطر**

يفضل دونالد ترامب ضعف الدولار لدعم صادرات الولايات المتحدة، لكن سياساته قد تؤدي في الواقع إلى تقوية العملة، مما

قـد يـؤدي إلـى عـدم الاسـتقرار الاقتصـادي العالمـي. علـى الرغـم مـن محاولاتـه لتخفيـض قيمـة الـدولار، فـإن عوامـل مثـل التعريفـات الجمركيـة والسياسـات الماليـة الميسـرة تحـت إدارتـه قـد تدفـع الـدولار للارتفـاع. قـد يـؤدي ذلـك إلـى جعـل الـدولار مبالغًـا فـي قيمتـه، ممـا يقلـل مـن نمـو التجـارة العالميـة، ويصعـب علـى البلـدان الناميـة الوصـول إلـى رأس المـال، ويرفـع التضخـم فـي الـدول التـي تعانـي مـن ضعـف عملاتهـا. كمـا أن الـدولار الأقـوى قـد يتسـبب فـي اضطرابـات ماليـة، حيـث قـد يرفـض السـوق فـي النهايـة الأصـول المقومـة بالـدولار المكلفـة، ممـا يـؤدي إلـى تعـديلات فوضويـة فـي أسـواق العـملات. قـد يـؤدي تجاهـل ترامـب للمخاطـر المحتملـة التـي قـد يسـببها الـدولار إلـى تفاقـم المخاطـر العالميـة سـواء مـن خلال الـدولار القـوي أو مـن خلال اسـتجابة سـوق غيـر منسـقة.

- **توقعـات النمـو الاقتصـادي العالمـي فـي 2025 رغـم عـدم اليقيـن التجـاري**

تتوقـع أبحـاث جولدمان سـاكس نمـوًا اقتصاديًـا قويًـا عالميًـا فـي 2025، مـع توقعـات بـأن يتفـوق الاقتصـاد الأمريكـي علـى التوقعـات، بينمـا تعانـي منطقـة اليـورو مـن تأخير بسـبب الرسـوم الجمركيـة الجديـدة المحتملـة مـن إدارة ترامـب.

مـن المتوقـع أن ينمـو الناتـج المحلـي الإجمالـي العالمـي بنسـبة 2.7% فـي 2025، وهـي نفـس النسـبة المتوقعـة لعـام 2024. مـن

المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة 2.5%، متفوقًا على التوقعات التي تدور حول 1.9%. أما منطقة اليورو، فمن المتوقع أن ينمو اقتصادها بنسبة 0.8% مقارنةً بالتوقعات البالغة 1.2%.

- **الاقتصاد الياباني يسجل نموا للربع الثاني على التوالي**

أظهرت البيانات الحكومية اليابانية أن الاقتصاد الياباني سجل نمواً سنوياً قدره 0.9% في الفترة من يوليو إلى سبتمبر 2024. كما حقق الاقتصاد الياباني، ثالث أكبر اقتصاد في العالم، نمواً بنسبة 0.2% في الربع الثاني من السنة المالية، مما يعد النمو الفصلي الثاني على التوالي بعد نمو بنسبة 0.5% في الفترة من أبريل إلى يونيو. كما نما الطلب المحلي بمعدل سنوي قدره 2.5%، وزاد الاستهلاك الخاص بنسبة 3.6%، وهو ما يعكس استمرار القوة في الإنفاق الاستهلاكي.

- **ترجيح قوة الدولار بعد عودة ترامب يربك اقتصادات العالم**

عودة ترامب إلى السلطة قد تقوي الدولار الأميركي، مما يسبب اضطرابات اقتصادية عالمية. سياسات ترامب، مثل تخفيض الضرائب وإلغاء القيود، قد تؤدي إلى زيادة الاقتراض الحكومي ورفع أسعار الفائدة، مما يجعل الدولار أكثر جذبًا للمستثمرين. هذه القوة تؤثر سلبًا على التجارة العالمية، حيث تزيد التكاليف على المستوردين وتخفض الطلب على السلع. كما ترفع أعباء الديون على الدول التي اقترضت بالدولار. استمرار هذا الوضع سيجعل الدولار ملاذًا آمنًا، ما يشكل تحديات اقتصادية للدول الأخرى.

- **فرض ضريبة عالمية على المليارديرات**

دعت قمة مجموعة العشرين في ريو دي جانيرو إلى فرض ضريبة عالمية على المليارديرات، مع تخصيص الإيرادات لمشاريع حيوية مثل مكافحة الجوع والأوبئة وحماية المناخ، ورغم أن البيان لم يتضمن خطة تنفيذ واضحة، إلا أن الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا كان قد اقترح سابقًا فرض 2% من أصول المليارديرات سنويًا. الضريبة ستؤثر على نحو 3 آلاف شخص، منهم حوالي 100 في أميركا اللاتينية. كما أكد وزراء مالية مجموعة العشرين أن التفاوت في الثروة يقوض النمو الاجتماعي والاقتصادي.

معلومة مصورة

”

عاد معدل التضخم للارتفاع مجددا في مصر، وفقا لبيانات شهر أكتوبر 2024، بلغ معدل التضخم 26.5% بعد أن شهد معدل التضخم انخفاضات ملحوظة في شهري سبتمبر وأغسطس ويوليو، تعود تلك الارتفاعات في معدلات التضخم إلى سياسات خفض دعم الطاقة التي طبقتها الحكومة المصرية خلال الربع الأخير من عام 2024.

“

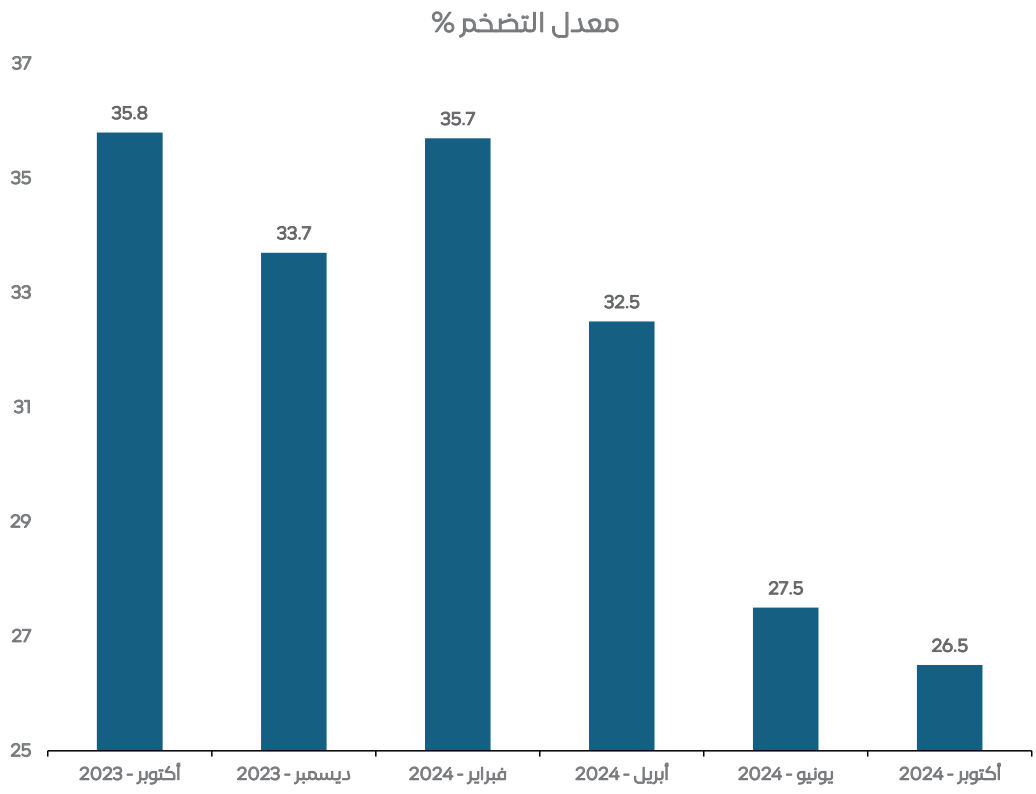

مقالات تحليلية

خطوة نحو مركز تعديني عالمي: تحويل هيئة الثروة المعدنية إلى هيئة اقتصادية

د. أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

خطوات حثيثة وجادة اتخذتها مصر في سبيل تطوير قطاعها التعديني ورفع مساهمته في الاقتصاد القومي، بدايةً من تطوير التشريعات ذات الصلة لجذب الاستثمارات، وذلك ضمن استراتيجية شاملة لتطوير القطاع بمختلف أنشطته. حيث تأتي تلك الخطوات ضمن إطار استكمال الرؤية التنموية للدولة المصرية لبناء الجمهورية الجديدة في كافة قطاعات ومجالات الدولة، والتي تهدف إلى تحقيق أقصى استفادة ممكنة من ثروات مصر التعدينية، والعمل على زيادة القيمة المضافة منها وزيادة مساهمة النشاط التعديني في الناتج المحلي الإجمالي، ضمن خطة تحويل مصر إلى مركز عالمي للتعدين.

قطاع التعدين من القطاعات الحيوية الهامة في مصر، حيث تقوم عليه العديد من الصناعات ذات الصلة، وعلى الرغم من أن وفرة الدراسات الجيولوجية، والتي تؤكد على أن مصر غنية بثرواتها المعدنية من ذهب وحديد وفوسفات ونحاس وغيرها من المعادن الهامة، إلا أن معظم هذه الثروات لم تستغل بعد بالشكل الكامل.

وعليه يجب الاهتمام بقطاع الثروة المعدنية من خلال صياغة رؤية استراتيجية شاملة لتطوير هذا القطاع، بما يُسهم في استكشاف أهم مناطق الثروات المعدنية الكامنة في ربوع مصر، وبما ينعكس في الوقت ذاته على زيادة نسبة مساهمته في الناتج القومي الإجمالي والتي تُقدر بحوالي 0.5% .

القطاع التعديني قادر على النهوض بالدولة، حيث تمتلك مصر مقومات تعدينية تؤهلها للنجاح في هذا المجال، حيث تمتلك من الثروات المعدنية منذ آلاف السنين ما لم يتم استغلاله قبل عام 2014.

الإمكانات التعدينية في مصر:

تتوفر في مصر ثروات هائلة من الخامات المحجرية، والتي تتضمن الحجر الجيري والذي يغطي نحو حوالي 60% من مساحة مصر باحتياطي يصل لنحو حوالي 15 مليار طن وهو منتج يدخل في أكثر من حوالي 30 صناعة، وأما الخامات المنجمية فيتصدرها الذهب ويتوفر في أكثر من حوالي 140 منطقة، أشهرها السكري والبرامية والفواخير ووادي العلاقي، وعليه، تتمتع مصر بثروات تعدينية غنية تضم أكثر من 375 موقعًا تعدينيًا للذهب جاهزة لبدء الإنتاج، بالإضافة إلى مناجم فوسفات تُصنف ضمن أفضل أنواع الفوسفات على مستوى العالم، كما يتوفر خام الفلسبار باحتياطي يصل لنحو حوالي 7 آلاف مليون طن، والفوسفات باحتياطيات تصل لنحو حوالي 3 آلاف مليون طن، وخام الألمنيت باحتياطي يصل إلى حوالي 80 مليون طن بمتوسط جودة يصل إلى حوالي 35%، فضلًا عن

توفر مادة الكولين باحتياطي يزيد على حوالي 800 مليون طن، وكذا الكبريت باحتياطي حوالي 40 مليون طن. كما تمتلك مصر معادن استراتيجية مثل التنتالوم والليثيوم، ما يخلق فرصًا واسعة للتوسع والتطور في هذا القطاع الاستراتيجي.

مشكلة التعدين في مصر ليست في ندرة الخامات ولا في استخراجها ولا في الترخيص ولكن المشكلة في توصيل الخامة للشكل التي تدخل عليه في إطار عملية التصنيع.

في ضوء ما تشهده مصر من تحول في نموذجها الاقتصادي، نرى أن قطاع التعدين يُشكل أهمية مزدوجة، فمن ناحية يشكل رافدًا مهمًا لتنويع مصادر الدخل وزيادة الصادرات. أما الآخر الأكثر أهمية فيتمثل في بناء سلسلة توريد قوية للصناعات المصرية المستقبلية، حيث تسعى مصر إلى التحول إلى مركز صناعي عالمي وبالأخص في الصناعات المتقدمة مثل السيارات الكهربائية وصناعة البطاريات والطاقة المتجددة إضافة إلى الصناعات التكنولوجية مثل الرقائق الإلكترونية. وللتمكن من جذب الاستثمارات الأجنبية، يجب أن يكون لدى مصر سلسلة توريد شاملة تخدم تلك الصناعات، لا تقتصر على استخراج المعادن فقط لكن تصل إلى عملية المعالجة والمراحل المتقدمة الأخرى.

وفي السياق ذاته، بدأت مصر تجارب تشغيل الإنتاج التجاري لمعدن الذهب في يوم 21 مارس 2023، من موقع إيقات في جنوب مصر، وذلك ضمن خطة طموحة لبدء الإنتاج المبكر، حيث توصلت مصر إلى كشف تجاري للذهب في منطقة إيقات الواقعة في الصحراء الشرقية، في 30 يونيو عام 2020. حيث

قدرت احتياطي منجم إيقات بنحو حوالي 1.2 مليون أوقية ذهب تقريبًا، بالإضافة إلى أنه يتميز بنسبة استخلاص حوالي 95%، والتي تُعد من أعلى النسب على مستوى العالم. ومن المتوقع أن تتجاوز حجم استثمارات كشف إيقات على مدار السنوات العشر المقبلة حاجز المليار دولار.

ونظرًا لأن الاستثمار في قطاع التعدين يرتبط بمخاطر عالية ويحتاج إلى استثمارات كبيرة وخبرة فنية متقدمة. لذلك فإن الاستثمار الأجنبي هو الحل الأنسب لتعظيم القيمة المضافة، لذلك من المهم تحديث بيئة الأعمال للقطاع التعديني مع إعطاء حوافز إضافية تمتد من الحوافز المالية والضريبية إلى المرتبطة باستقطاب الكفاءات والعاملين. إضافة إلى ضرورة توفير البنية التحتية المتقدمة التي تُسهم في تطوير القطاع، مثل الطرق والسكك الحديدية اللازمة لنقل المواد الخام من مواقع التعدين والمحاجر إلى منشآت المعالجة والمنتج النهائي.

إجمالًا لما سبق، من المتوقع أن يكون التحول نحو هيئة اقتصادية للتعدين دور مهم في تنمية القطاع التعديني، وذلك عبر عقد الشراكات مع أهم الفاعلين العالميين في مجالات التعدين، وحشد التمويل اللازم بالتعاون مع المؤسسات المالية العالمية لدعم تلك الشراكات. ونظرًا لأن مستقبل العالم أصبح مرتبطًا بالمعادن النادرة فيقترح أن تمنح مصر حوافز استثنائية لجذب الاستثمارات الأجنبية لعمليات استكشاف وإنتاج تلك العناصر.

تحديات في طريق هيئة الثروة المعدنية:

تم إنشاء الهيئة عام 1996 وعمرها أكثر من 28 عامًا، وهي إحدى الكيانات الستة الكبرى في وزارة البترول والثروة المعدنية، وتعاني من ضعف حاد في الموارد، وإجمالي عدد العاملين حوالي 1050، والكوادر الفنية حوالي 250 فقط، و29 موظف من كلية الهندسة، وذلك بسبب ضعف المرتبات، بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات المتاحة وعدم توافر المعدات واللوجستيات ومعدات الحفر وقطع الغيار، ومحدودية ميزانية الهيئة، حيث لا تتعدى حوالي 200 مليون جنيه، وميزانية التدريب لا تتعدى حوالي 300 ألف جنيه، فضلًا عن صعوبة الترويج الخارجي لمزايدات الخامات، وصعوبة تنفيذ برامج الاستكشاف والحفر، وصعوبة إسناد الدراسات إلى بيوت خبرة.

انعكاسات التحول إلى هيئة اقتصادية:

وفي إطار الجهود المستمرة من الحكومة والتي تهدف إلى تعزيز الأداء الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، يبرز قطاع التعدين

كأحد المحاور الرئيسية والاستراتيجية لتحقيق تلك الخطط الطموحة، ويأتي مشروع تحويل الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية إلى هيئة اقتصادية على قائمة تلك الخطط حيث إن المشروع يتقدم بخطى سريعة ومتقدمة، وذلك مع استكمال الخطوات التشريعية اللازمة لوضعه موضع التنفيذ. حيث يُشكل التداخل في الصلاحيات بين العديد من الجهات الحكومية، أحد التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع التعدين في مصر، وهو الأمر الذي يعوق الفاعلية والكفاءة.

وافقت لجنة الصناعة بمجلس النواب، من حيث المبدأ على مشروع القانون، بشأن إصدار قانون تنظيم الهيئة المصرية العامة للثروة المعدنية، والذي يهدف إلى تحويلها إلى هيئة اقتصادية، وذلك بحضور وزير المجالس النيابية وحضور ممثلين لوزارات البترول والعدل والصناعة والتعليم العالي والري والتنمية المحلية والمالية.

استنادًا إلى ذلك، يُمثل تحويل هيئة الثروة المعدنية إلى هيئة اقتصادية مستقلة خطوة مهمة في تاريخ قطاع التعدين، يهدف إلى معالجة التحديات التي عانت منها صناعة التعدين المصرية، خطوة لها العديد من الايجابيات والتداعيات الهامة على الاقتصاد المصري. ومن ضمنها أن التحول إلى هيئة اقتصادية مستقلة سوف يشجع على جذب العديد من الاستثمارات الخارجية وذلك لتوفير بيئة مناسبة وظهور شراكات جديدة مع كبري الشركات العالمية، وجذب الاستثمارات التعدينية وزيادة رخص البحث. يبشر تطوير قطاع التعدين المصري بزيادة عدد المناجم في المستقبل وهو ما يتطلب تكثيف عمليات المراقبة والتفتيش المطلوبة من هيئة الثروة المعدنية. وتنفيذ خطط مستقبلية لتعظيم

القيمة المضافة من خلال ربط البيانات الجيولوجية المؤكدة من الاحتياطيات التعدينية بخطط الدولة الاستراتيجية من توطين الصناعة وتقليل الفجوة بين الصادرات والواردات. وتشجيع الابتكار وتطوير تقنيات وأساليب جديدة في عمليات البحث والاستكشاف واستخراج المعادن، مما ينعكس على المعدلات والكفاءة الإنتاجية، بالإضافة إلى إتاحة فرص متعددة الجوانب للتعاون مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية لتطوير قطاع التعدين، ويُسهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز التنمية المستدامة في مصر، بالإضافة إلى إنشاء نظام حوكمة فعال يتسم بالتحول الرقمي الشامل والشفافية مع نظم الميكنة الالكترونية في إصدار التراخيص وأعمال المراقبة الفنية والمالية.

علاوة على ذلك، تُشكل تلك الخطوة فرصة واعدة لاستغلال الموارد الطبيعية والتعدينية الهائلة والضخمة في مصر، من خلال معالجة مشكلة التبعية غير الواضحة للهيئة وبالتالي تعزيز الكفاءة الإدارية، وتعزيز قدرات الموارد البشرية الضخمة والتي تتمتع بها صناعة التعدين في مصر، حيث تواجه هيئة الثروة المعدنية العديد من المعوقات تتراوح بين العقبات الإدارية والتنظيمية والتشريعية والاقتصادية فضلًا عن العقبات البيئية. وبشكل عام، تاريخيًا عانت هيئة الثروة المعدنية من ضعف واضح في نمو الاستثمارات في السنوات السابقة، وذلك بسبب ضعف مرونة الاجراءات في عرض الفرص الاستثمارية المطروحة على سبيل المثال نظام الترخيص الالكتروني الشامل، وكذلك عدم وجود نموذج اقتصادي جاذب للاستثمار التعديني.

يؤدي هذا التحول إلى وضع مصر كلاعب رائد في صناعة التعدين العالمية، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية مع وضع سياسات للمعادن تراعى تعظيم القيمة المضافة.

إجمالًا لما سبق، من المتوقع أن يؤدي التحول نحو هيئة اقتصادية للثروة المعدنية إلى العديد من الانعكاسات الإيجابية والتي من ضمنها:

- السعي لتنمية وتعزيز الاستثمار والنمو الاقتصادي في مصر.
- تُسهم في تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطوير السياسات الاقتصادية لتحسين المناخ الاقتصادي.
- تسهم في توفير فرص العمل وتنشيط الأنشطة الاقتصادية.
- تعزز التعاون الدولي وتوقع اتفاقيات تجارية واقتصادية مع الدول الأخرى.
- تركز على إنشاء بيئة استثمارية ملائمة، وتشجيع الابتكار وتطوير الصناعات التحويلية والتصنيعية المرتبطة بالثروة المعدنية.

مجمل القول، لعبت الثروات التعدينية دورًا مهمًا في تطور البشرية وبالأخص الذهب، حيث يحتل في الظروف الراهنة مكانة مهمة في الاقتصاديات المحلية، وفي العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث طرأ على وضعيته تغيرات أساسية، ويعيش الآن مرحلة مهمة من مراحل تحوله التاريخي. وعليه يمكن القول إن مصر تقوم في الآونة الأخيرة بزيادة تعظيم الاستفادة من مواردها الطبيعية، والاهتمام بملف التنمية في جميع ما تملكه مصر من هبات طبيعية لم تستخدم، وظلت مشروعاتها حبيسة الأدراج فترات طويلة دون اهتمام أو تخطيط، لتتسابق الآن مع الزمن، لتعويض تلك الملفات مع ما تستحقه من اهتمام، حيث يهدف ذلك إلى تعزيز مكانة مرموقة يكون عليه وضع الاقتصاد بشكل عام.

وفي الأخير، إن قطاع التعدين في مصر يملك إمكانات هائلة تمكنه من منافسة أهم المراكز التعدينية في العالم، إضافة إلى بيئة استثمارية مهيأة ومتطورة توفر حوافز كبيرة وتمنح الضمانات للمستثمرين لتحقيق عوائد عالية. وسيمكن تطوير القطاع التعديني مصر من التحول إلى قطب مهم في سلسلة الإمداد والتوريد العالمية خاصةً للصناعات المتقدمة.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg